الأمم المتحدة

A/70/365

الجمعية العامة

Distr.: General
11 September 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه تقرير المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٠/٦٧.

* A/70/150.

071015 061015 15-15479 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن التدابير التي اتخذتها المنظمة من أجل إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتيسير إعادتها إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة، وذلك منذ تقديم آخر تقرير بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ (A/67/219).

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٨٠/٦٧ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين. وعلى مر السنوات العديدة الماضية، أدى تصاعد العنف وتدمير التراث الثقافي في أوقات النزاع، إضافة إلى دور الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية في تمويل الإرهاب والتطرف العنيف في العراق والجمهورية العربية السورية، إلى تقوية ذات شأن لجميع الآليات القائمة وتعبئة كبيرة للمجتمع الدولي. ويتضمن التقرير معلومات عن الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

ثانيا - التصديق على الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة

٢ - أصبحت البحرين ودولة فلسطين وسوازيلند وشيلي وكازاخستان ولكسمبرغ وليسوتو وميانمار والنمسا، منذ عام ٢٠١٢، أطرافا في الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، التي اعتمدتها منظمة اليونسكو في عام ١٩٧٠ (اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠)، ليصل بذلك مجموع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ١٢٩ دولة.

٣ - ومنذ عام ٢٠١٢ أيضا، أصبحت كل من أنغولا والجزائر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وهندوراس أطرافا في اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدّرة بطرق غير مشروعة، التي اعتمدها المعهد في عام ١٩٩٥، ووصل بذلك عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ٣٧ دولة.

ثالثا - الاجتماعات النظامية

٤ - خلال الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠، الذي عقد في مقر اليونسكو في يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تقرر إنشاء آليتين مؤسستين لتعزيز تنفيذ الاتفاقية ورصدها: اجتماع للدول الأطراف ينعقد كل عامين ولجنة فرعية تتألف من ١٨ عضوا تدعو الأمانة إلى انعقادها كل عام.

٥ - ونظرا لرغبة اليونسكو والدول الأعضاء في مواصلة المناقشات عن تحسين تنفيذ اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠، أصبح إعداد وتقديم التوصيات والمبادئ التوجيهية التنفيذية أولوية لدى العديد من الدول الأطراف.

٦ - ولذا، عقدت المديرة العامة، بدعم من المجلس التنفيذي، اجتماعا استثنائيا للدول الأطراف في عام ٢٠١٣، قبل عام واحد من الإطار الزمني المحدد في النظام الداخلي، مخصصاً بالدرجة الأولى لانتخاب ١٨ عضوا[(١)] لعضوية اللجنة الفرعية.

٧ - وفور انتخاب أعضاء اللجنة الفرعية، عُقدت دورتها الأولى في مقر اليونسكو في الفترة من ٢ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣. واعتمدت اللجنة نظامها الداخلي وقرر النظر في مرحلة لاحقة في إمكانية وطرائق إنشاء صندوق لدعم تنفيذ اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ وإنشاء فريق عامل غير رسمي لوضع مبادئ توجيهية عملية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٨ - وعُقدت الدورة الثانية للجنة الفرعية في مقر اليونسكو في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤. وأُقرت المبادئ التوجيهية العملية التي أعدها الفريق العامل غير الرسمي، بدعم من الأمانة. ودرست اللجنة النتائج التي توصلت إليها دائرة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقييم عمل اليونسكو المتعلق بوضع المعايير لقطاع الثقافة (الجزء الثاني - اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠)[(٢)]، ورحبت بتلك النتائج، وطلبت إلى الأمانة إدماج ''الأولوية العالمية لأفريقيا'' بشكل أكثر كفاءة في التخطيط والبرامج دعما لاتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠، وإعداد استراتيجية شاملة لبناء القدرات تتوخى التفاعل الطويل الأجل مع الدول الأطراف.

٩ - وعُقدت دورة استثنائية للجنة الفرعية في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وتم خلال تلك الدورة إقرار التقرير وخريطة الطريق المتعلقين بتنفيذ مهامها، بحيث يُعرضا على الدول الأطراف في اجتماعها الثالث.

---

(١) انتُخبت بلغاريا وتشاد وشيلي وكرواتيا وإكوادور ومصر واليونان وإيطاليا واليابان ومدغشقر والمكسيك والمغرب ونيجيريا وعمان وباكستان وبيرو ورومانيا وتركيا أعضاء في اللجنة الفرعية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. ويُنتخب الأعضاء لفترة أربع سنوات (٢٠١٣-٢٠١٧)، ولكن مدة ولاية نصف الأعضاء المعينين لدى الانتخاب الأول انقضت بعد سنتين. وفي عام ٢٠١٥، انتُخب تسعة أعضاء جدد. والتكوين الحالي للجنة هو كالتالي: أرمينيا وأفغانستان وإكوادور وإيطاليا وبلغاريا وبولندا وبوليفيا (دولة ـ المتعددة القوميات) وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وقبرص وليبيا ومدغشقر والمغرب والمكسيك ونيجيريا والهند واليابان واليونان.

(٢) انظر الوثيقة IOS/EVS/PI/133 REV.2، المتاحة على العنوان الإلكتروني www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/OPERATIONAL_GUIDELINES_EN_FINAL.pdf.

١٠ - وعُقد الاجتماع الثالث للدول الأطراف في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥، واعتُمدت خلاله المبادئ التوجيهية العملية[٣]. ونوقشت، إضافة إلى ذلك، حالات الطوارئ في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا ومالي واليمن. وخلال الاجتماع، طُلب إلى اللجنة الفرعية توفير الزخم لأوجه التآزر مع الاتفاقيات الثقافية الأخرى لليونسكو. وإضافة إلى ذلك، دُعيت المديرة العامة إلى إنشاء صندوق مخصَّص لاتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠.

١١ - وعُقدت الدورة التاسعة عشرة للجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها، في يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لمواصلة المناقشات حول عملية الإعادة والرد. وأبرزت التوصيات المعتمدة دور اللجنة كميسِّر للحوار والوساطة والمفاوضات المباشرة بشأن إعادة ورد الممتلكات الثقافية، وأكدت مجددا الحاجة إلى التنسيق عن كثب مع اللجنة الفرعية المنشأة حديثا من أجل تعظيم أوجه التآزر وتجنُّب ازدواجية الجهود.

رابعا - الأدوات القانونية والعملية

١٢ - حظيت الأدوات القانونية والعملية التي استحدثتها اليونسكو وشركاؤها من أجل تيسير وتحسين تنفيذ اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ بترويج واسع منذ عام ٢٠١٢.

قاعدة بيانات اليونسكو للقوانين الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي

١٣ - تتضمن قاعدة البيانات هذه حاليا نصوص ٧٤٦ ٢ قانونا ثقافيا وطنيا ساريا وردت من ١٨٨ بلدا. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أضيف إلى قاعدة البيانات ٤٤٨ نصا وردت من ٤٥ دولة وتشريعات سنَّتها ستة بلدان جديدة، هي تيمور - ليشتي وجزر كوك وجنوب السودان وسان مارينو وسورينام ونيوي[٤].

الأحكام النموذجية المتعلقة بملكية الدولة للممتلكات الثقافية غير المكتشفة

١٤ - قامت اليونسكو والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بصياغة أحكام تشريعية نموذجية تحدد ملكية الدولة للتراث الأثري غير المكتشف.

---

(٣) متاحة على العنوان الإلكتروني www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/OPERATIONAL_GUIDELINES_EN_FINAL.pdf.

(٤) متاحة على العنوان الإلكتروني www.unesco.org/culture/natlaws.

١٥ - وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تعزيز المواءمة بين القوانين الوطنية من أجل كفالة امتلاك جميع الدول لمبادئ صريحة بالقدر الكافي في تحديد ملكية الدولة للتراث الثقافي. ويتم الترويج بشكل منتظم للأحكام ومراعاتها على الصعيدين الدولي والوطني، ولكن يجب الاستمرار في نشرها بنشاط بحيث تواصل الدول تحسين تشريعاتها وضمان إعادة الممتلكات الثقافية المسروقة.

التدابير الأساسية المتعلقة بالممتلكات الثقافية المعروضة للبيع على شبكة الإنترنت

١٦ - هذه التدابير[٥]، التي وُضعت بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجلس المتاحف الدولي، متاحة للدول الراغبة في اتباع إجراءات محددة لمراقبة بيع الممتلكات الثقافية على شبكة الإنترنت.

نموذج شهادة تصدير الممتلكات الثقافية

١٧ - وُضع نموذج شهادة التصدير[٦] بالاشتراك بين أمانتي اليونسكو ومنظمة الجمارك العالمية، والنموذج أداةٌ لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية. وتوصي المنظمتان كلتاهما دولهما الأعضاء بالنظر في اعتماد النموذج باعتباره معيارا دوليا، حيث جرى تكييفه خصيصا للتصدي لتنامي ظاهرة نقل الممتلكات الثقافية عبر الحدود.

١٨ - وورد ملخص لتقييمات ٤٢ دولة والاتحاد الأوروبي لمدى فائدة وفعالية الشهادة في تقرير مقدَّم إلى الدول الأعضاء وشركاء اليونسكو ومنظمة الجمارك العالمية. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، لم تُدرج في قاعدة بيانات القوانين الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي أي شهادة تستند إلى هذا النموذج.

(٥) متاحة على العنوان الإلكتروني http://portal.unesco.org/culture/en/files/21559/11836509429MesuresTraficIlliciteEn.pdf/MesuresTraficIlliciteEn.pdf.

(٦) متاح على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001396/139620E.pdf.

خامسا – أنشطة التوعية

البث التليفزيوني في العراق

١٩ – أُنتجت ثلاث فقرات تليفزيونية[٧] باللغة العربية في عام ٢٠١٢ وبُثَّ على التليفزيون العراقي، وبالأخص في صفوف المجتمعات المحلية، برنامج للتوعية بخطر الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية العراقية.

٢٠ – وفي عام ٢٠١٣، أُنتج فيديو بالصور المتحركة باللغة العربية للتوعية في صفوف الشباب العراقيين بأهمية الحفاظ على تراثهم الثقافي. وموَّل الفيديو[٨] المكتب الاتحادي السويسري للثقافة.

مقاطع فيديو عن أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا

٢١ – تستهدف أفلامُ الفيديو هذه، المعنونة ”التراث هوية: لا تسرقوه“[٩]، السياح المعرضين على الأرجح لمواجهة عروض شراء الممتلكات الثقافية غير المشروعة أثناء سفرهم. وقد صُمِّمت أيضا لتحذير المجتمعات المحلية من فقدان تراثها. وصدرت هذه الأفلام من خلال شبكات اليونسكو كجزء من حملة ”عملك مهم: كن مسافرا مسؤولا“، التي أُطلقت في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤ في معرض لتجارة الأسفار الدولية في برلين.

مقاطع فيديو عن الجمهورية العربية السورية

٢٢ – في آب/أغسطس ٢٠١٣، أصدر مكتب اليونسكو في عمَّان مقطع فيديو للتوعية بأهمية التراث الثقافي للجمهورية العربية السورية، يلفت الانتباه إلى الوضع الحالي وإلى الحاجة إلى الحفاظ على تراثها لصالح الأجيال المقبلة[١٠].

حملة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية في أمريكا الجنوبية

٢٣ – دشَّن مكتب اليونسكو في مونتيفيديو واللجنة الوطنية لأوروغواي لليونسكو حملة إعلامية للتوعية بالإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار في الممتلكات الثقافية في أمريكا الجنوبية.

---

(٧) متاحة على العنوان التالي: www.youtube.com/watch?v=cOMsz5XuUYo.

(٨) متاح على العنوان التالي: www.youtube.com/watch?v=0Lw5yLKWR10.

(٩) متاحة على العنوان التالي: www.youtube.com/watch?v=tU6mLmBeHW4.

(١٠) متاح على العنوان التالي: www.youtube.com/watch?v=kra3e0DL5sA (الصيغة الطويلة) و www.youtube.com/watch?v=_cUh4Ma0Doc (الصيغة القصيرة).

وشملت الحملة مسابقة للملصقات المناهضة لهذا الاتجار. وأُنتج مقطع فيديو للفت الانتباه إلى التهريب الجاري حالياً للممتلكات الثقافية في الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ولإبراز العمل الذي حققته اليونسكو وشركاؤها في منع الاتجار في الممتلكات الثقافية في المنطقة.

٢٤ - ونشر مكتب اليونسكو في ليما ووزارة الثقافة في بيرو مجلة للأطفال والشباب، معنونة No Robes el Pasado [١١]، تطرح من خلال الرسوم الهزلية خطر الاتجار في الممتلكات الثقافية والحاجة إلى حماية التراث الوطني والإقليمي لكي تتمتع به الأجيال المقبلة. ووُزعت أيضا الملصقات التي تعرض غلاف المجلة.

الحملة الإقليمية في المغرب العربي

٢٥ - أجريت حملة توعية إقليمية بالشراكة مع السلطات المحلية. وإضافة إلى إصدار أدوات الاتصال، بما في ذلك الملصقات والبطاقات البريدية والبطاقات اللاصقة، صدرت سلسلة من مقاطع الفيديو التي تستهدف المجتمعات المحلية والسياح. وسيُنشر قريبا كتاب للرسوم الهزليّة عن حماية التراث[١٢].

كتيب عن حماية التراث الثقافي

٢٦ - في عام ٢٠١٢ نُشر كتيب جديد ضمن هذه السلسلة عن موضوع تأمين التراث ذي الأهمية الدينية. وشاركت الأمانة ووحدة الأعمال الفنية التابعة للإنتربول بنشاط في هذا المسعى[١٣].

سادسا - التدريب

٢٧ - وفرت الأمانة بانتظام منذ عام ٢٠١٢ التدريب وبرامج بناء القدرات في كل منطقة من مناطق العالم، مع إعطاء الأولوية لأفريقيا الشرقية والجنوبية، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وآسيا وجنوب شرق آسيا. ونُظِّمت حلقات عمل تدريبية في ٢٦ بلدا، بمشاركة ١٠٠ خبير من ١٣٢ بلدا.

(١١) متاحة على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002269/226971S.pdf.

(١٢) تتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/awareness-raising-initiatives/postcards-maghreb/. ومقطع الفيديو المصاحب متاح على العنوان التالي: www.youtube.com/watch?v=7oHLXl-252c#t=59.

(١٣) متاح على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002162/216292E.pdf.

سابعا - التعاون الدولي

التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

٢٨ - منذ عام ٢٠٠٧، يشهد التعاون تزايداً مطرداً بين اليونسكو والإنتربول، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، ومنظمة الجمارك العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمركز الدولي لدراسة حفظ وتجديد الممتلكات الثقافية، ومجلس المتاحف الدولي، والمجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية، إضافة إلى قوات الشرطة الفرنسية والإيطالية والإسبانية المتخصصة.

٢٩ - وغالباً ما تتواصل تلك المنظمات مع بعضها بعضاً، لا سيما بشأن سرقة الممتلكات الثقافية وتصديرها غير المشروع على الصعيد العالمي وإجراءات ردها. وأثمر هذا التعاون نتائج ملموسة، بما في ذلك تنفيذ شبكات فنية تعمل بطاقة عالية، والرد القانوني للممتلكات الثقافية، وتحسين الإطار القانوني والعملي لمكافحة نهب الممتلكات الثقافية ونقلها بصورة غير مشروعة.

٣٠ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، عقدت المديرة العامة اجتماعا رفيع المستوى للتخطيط لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥). وشارك في الاجتماع ممثلو الإنتربول، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، والمركز الدولي لدراسة حفظ وتجديد الممتلكات الثقافية، ومجلس المتاحف الدولي، والمجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية، والاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات، كما شارك فيه فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠٠١) المتعلقين بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. واتفقت هذه الجهات الرئيسية من شركاء اليونسكو على تصعيد التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها من أجل تحسين حماية التراث الثقافي للعراق والجمهورية العربية السورية[١٤].

الاتحاد الأوروبي

٣١ - يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط حماية الممتلكات الثقافية وجهود مكافحة الاتجار بها، في تعاون وثيق مع اليونسكو وغيرها من الشركاء الدوليين. وأُطلق في عام ٢٠١٤ مشروع

(١٤) تتوافر معلومات إضافية في الموقع التالي: http://en.unesco.org/news/unesco-brings-together-key-partners-step-safeguarding-iraqi-and-syrian-cultural-heritage.

مشترك مع اليونسكو بتمويل إجمالي قدره ٢,٥ مليون يورو من أجل حماية التراث الثقافي للجمهورية العربية السورية، ويجري تنفيذ المشروع من خلال مكتب بيروت.

٣٢- وفي إطار خطة العمل المتعلقة بالثقافة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وُجِّهت الدعوة إلى المفوضية الأوروبية لتشكيل فريق للخبراء، بالتعاون مع دولها الأعضاء، يمكنه أن يقترح مجموعة أدوات لاستخدامها في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالسلع الثقافية وسرقتها. واعتُبر أن وضع مبادئ توجيهية بشأن مدونات الأخلاقيات للمهنيين يمثل مبادرة مفيدة بوجه خاص. وعلاوة على ذلك، قدمت اليونسكو والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص مساعدة تقنية وقانونية في تنقيح التوجيه 2014/60/UE الذي اعتمد مؤخرا بشأن إعادة الممتلكات الثقافية التي أخذت بصورة غير قانونية من إقليم دولة عضو. وأخيرا، ستقوم المفوضية، في إطار خطة العمل المتعلقة بالثقافة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بإعداد دراسة عن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، بما في ذلك قواعد الاتحاد الأوروبي لاستيراد الممتلكات الثقافية المصدرة بطرق غير قانونية من بلدان ثالثة، بهدف إنشاء صك محتمل لتنظيم استيراد السلع الثقافية إلى داخل الاتحاد الأوروبي.

سوق الأعمال الفنية

٣٣ - اتخذت الأمانة مزيدا من الخطوات المتعلقة بسوق الأعمال الفنية لتنبيه الاختصاصيين إلى ضرورة مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ولتحسين التعاون في سياق تحديد الممتلكات المسروقة، وضبطها وردها إلى أصحابها. وتهدف هذه الخطوات إلى العمل على زيادة الوعي بشواغل الدول الأعضاء بشأن نهب الممتلكات الثقافية، لا سيما القطع الأثرية، وتداول الأعمال الفنية، ورد الممتلكات الثقافية إلى أصحابها، وإلى زيادة الشفافية في طرق عمل سوق الأعمال الفنية وأفضل ممارسات العمل فيها.

٣٤ - وبناء على ذلك، تُوجَّه الدعوةُ بانتظام إلى ممثلين عن سوق الأعمال الفنية للمشاركة في المناقشات التي تجرى في الاجتماعات النظامية وحلقات العمل التدريبية. وبفضل الاتصالات التي تنشأ في هذه المناسبات، شجعت الأمانة في كثير من الحالات الاتصال في وقت مبكر بالسلطات الوطنية ومديري صالات المزادات لالتماس تفسيرات بشأن بعض الأعمال الفنية المعروضة للبيع وتنظيم عمليات ردها لأصحابها حسب الاقتضاء.

٣٥ - وقد أجرت اليونسكو مناقشات مستفيضة مع عالم الفنون الدولية لتحسين الممارسات والإعلام في مجالات من قبيل الاستفسارات عن المصدر، والأخلاقيات،

وإجراءات رد الممتلكات لأصحابها، وتحسين المعارف بالنظام القانوني الدولي والتشريعات الوطنية والمسائل المطروحة. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، ناشدت المديرة العامة القائمين على تشغيل أسواق الأعمال الفنية الاستفسار بصفة روتينية عن منشأ الأعمال الفنية الثقافية المعروضة للبيع، واحترام مبادئ وروح اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ والاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدَّرة بطرق غير مشروعة. وشجعت سوق الأعمال الفنية على اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥) من أجل المشاركة النشطة في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية السورية والعراقية.

المتاحف

٣٦ - تقوم الأمانة حاليا ببناء عدة شراكات مع عدد من المتاحف المشهورة دوليا، لا سيما مع متحف برغامون في برلين. ويهدف هذا المشروع إلى الحد من الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية والسورية من خلال تنفيذ أنشطة لتوعية عموم الجمهور في بلدان أسواق الأعمال الفنية، وتوثيق أواصر التعاون، وتبادل المعلومات، والتعاون في مجالي التدريب وبناء القدرات. وبدأ تنفيذ الاتفاق بين اليونسكو والمتحف في أيار/مايو ٢٠١٥.

ثامناً - أنشطة الطوارئ

حماية التراث في مالي

٣٧ - قدمت اليونسكو الدعم والخبرة التقنيين للأنشطة المبينة في خطة العمل من أجل إعادة تأهيل التراث الثقافي وحماية المخطوطات القديمة في مالي، التي اعتمدت في اجتماع دولي للخبراء نظمته اليونسكو في شباط/فبراير ٢٠١٣. وعلى وجه الخصوص، عقدت الأمانة حلقة عمل تدريبية في باماكو في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن بناء القدرات والتوعية شارك فيها ٣٠ مشاركا يعمل أغلبهم في دوائر الشرطة والجمارك في مالي والبلدان المجاورة لها[١٥].

٣٨ - وإضافةً إلى ذلك، ساهمت الأمانة في محتوى وتوزيع مطبوعات لليونسكو، تشمل خريطة وجواز سفر إلى التراث، مخصصين حصراً لحماية الممتلكات الثقافية في مالي. ويتضمن جواز السفر إلى التراث معلومات موجهة لأفراد القوات المسلحة والجمهور عن التراث الثقافي لمناطق تِمبوكتو وغاو وكيدال.

(١٥) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/emergency-actions/mali/intensifying-the-fight-against-illicit-trafficking-of-cultural-property-in-west-africa.

٣٩ - وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي يكلف البعثة بولاية مساعدة السلطات الانتقالية في مالي، حسب الضرورة والإمكانيات، على حماية المواقع الثقافية والتاريخية من الهجمات في مالي، قامت الأمم المتحدة، بالتعاون مع اليونسكو، بوضع أدوات محددة، ومنها كراسة للأفراد المدرَّبين، ودليل واستبيان للمدرَّبين وعرض للصور المسجلة بالشرائح، لتدريب الأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة في البعثة قبل نشرهم في مالي. وتوفر الأدوات نهجا متكاملا لحماية التراث الثقافي.

٤٠ - وقد بدأ التدريب على حماية التراث الثقافي واحترامه في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ولا يزال مستمرا. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ و حزيران/يونيه ٢٠١٥، تم تدريب ١ ٧٢٣ شخصا.

حماية التراث في ليبيا واليمن

٤١ - حثت اليونسكو علناً الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على تعزيز العمل واليقظة من أجل حماية التراث الثقافي لليبيا واليمن في خضم تزايد الاضطرابات وانعدام الأمن في ضوء تزايد مخاطر النهب والاتجار غير المشروع[١٦].

٤٢ - وبالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومديري التراث الثقافي، تُنشر بانتظام معلومات على الصفحة الشبكية المتفرغة للأمانة بشأن المبادرات والإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية الليبية، بما في ذلك بيانات للمديرة العامة، ونشرات صحفية لليونسكو، واستعراض عام لحلقات العمل المعنية ببناء القدرات التي تقدمها الأمانة للشرطة الليبية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية[١٧].

٤٣ - وعُقدت في موقع التراث العالمي في قورينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حلقة عمل تدريبية مدتها ١٠ أيام ، بشأن حماية المواقع الثقافية والمتاحف لدراسة سبل منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية الليبية؛ شاركت في تنظيمها وزارة الثقافة

(١٦) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقعين الشبكيين: www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/unesco_director_general_calls_on_all_parties_to_protect_lybias_unique_cultural_heritage (عن ليبيا) و www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/director_general_calls_for_the_protection_of_yemens_cultural_heritage (عن اليمن).

(١٧) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/emergency-actions/libya/.

الليبية واليونسكو[١٨]. وعُقدت حلقة العمل هذه كمتابعة لحلقة عمل استهلالية عُقدت في طرابلس في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن منع الاتجار غير المشروع والجهود المبذولة لمكافحته، وللدورة التدريبية المعقودة في الموقع الأثري لصبراتة، ليبيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣[١٩]. وشارك في حلقتي العمل هاتين، اللتين استهدفتا إنفاذ نظام للحماية يتسم بالكفاءة في البلد وإنشاء قوة شرطة ليبية متخصصة، عددٌ من ضباط شرطة السياحة، ومسؤولي أمن الحدود، وأفراد شرطة من وحدات التحقيقات الجنائية، ومن مسؤولي الجمارك، والمسؤولين الجامعيين، ومنظمات المجتمع المدني من منطقتي برقة وفزان. وشارك أيضاً عدد من وكلاء النيابة والقضاة وممثلي المكتب المركزي الوطني التابع للإنتربول في ليبيا ومكتب تسجيل الممتلكات في مدينة الشَّحّات. وشارك عدد من علماء الآثار الدوليين والليبيين، والباحثين الجامعيين، وخبراء من إدارة الجمارك في فرنسا، ووحدات استشارية من الشرطة وأمن الحدود في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في التدريب بصفتهم شركاء رئيسيين. وخلال هذه الأنشطة، أعيدت عدة ممتلكات ثقافية إلى ليبيا من إيطاليا[٢٠]. وتواصل الأمانة رصد الحالة الراهنة في المتاحف الليبية بدقة شديدة، بالتعاون مع موظفي تلك المتاحف.

٤٤ - وبالنظر إلى حالة الطوارئ الراهنة في اليمن والاستجابات المختلفة للأطراف المعنية، قررت اليونسكو تنظيم اجتماع للخبراء ووضع استراتيجية للحماية الطارئة للتراث الثقافي للبلد وللإجراءات التي سيتخذها شركاء اليونسكو. وقد عُقد الاجتماع في مقر اليونسكو في يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

حماية التراث في الجمهورية العربية السورية

٤٥ - عقدت اليونسكو، في إطار خطة العمل التي أعدتها لحماية التراث الثقافي في الجمهورية العربية السورية، حلقة عمل تدريبية إقليمية طارئة في عمَّان في شباط/فبراير ٢٠١٣ بدعم من المكتب الاتحادي السويسري للثقافة وبالتعاون مع شركاء دوليين. وشارك في حلقة العمل هذه خبراء في التراث الثقافي الدولي وفي أسواق الأعمال الفنية

(١٨) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/capacity-building/arab-states/shahat-2013.

(١٩) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/capacity-building/arab-states/sabratha-2013.

(٢٠) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/capacity-building/arab-states/tripoli-2013.

وممثلون عن الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان من أجل وضع استراتيجية طوارئ لحل المشاكل الناجمة عن الاتجار بالممتلكات الثقافية السورية، لا سيما على طول الحدود السورية[٢١].

٤٦ - وإلحاقاً بحلقة العمل تلك ومن أجل مواصلة التوعية بضرورة حماية التراث الثقافي للجمهورية العربية السورية، عُقدت حلقة دراسية بشأن إجراءات مكافحة الاتجار في الممتلكات الثقافية السورية، في المتحف الوطني في دمشق في يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وأُطلقت أيضاً حملة وطنية للتوعية بعنوان ''انقذوا تاريخ سورية'' ونُشرت مواد حول هذا الموضوع.

٤٧ - وعقد اجتماع تقني رفيع المستوى لحماية التراث الثقافي للجمهورية العربية السورية، في مقر اليونسكو في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣. ووفرت الأمانة الخبرة الفنية وساهمت في الدعوة التي وجهها الاتحاد الأوروبي لحماية ذلك التراث الثقافي، مما أسفر عن إقامة مشروع الحماية الطارئة للتراث الثقافي السوري[٢٢]؛ الذي حصل على تمويل قدره ٢,٥ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي. وبالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين لليونسكو، بدأ تنفيذ المشروع في ١ آذار/مارس ٢٠١٤ وسيستمر لمدة ثلاث سنوات.

٤٨ - وعقد اجتماع للمائدة المستديرة بشأن الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية خلال اجتماع دولي للخبراء بشأن حشد المجتمع الدولي لحماية التراث الثقافي للجمهورية العربية السورية، عقد في مقر اليونسكو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤[٢٣].

٤٩ - وعقدت حلقة عمل أخرى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية السورية، في بيروت في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في إطار مشروع الحماية الطارئة للتراث الثقافي السوري، شارك فيها ما مجموعه ٣٥ من ضباط الشرطة وموظفي الجمارك من الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان.

---

(٢١) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-traffic-of-cultural-property/capacity-building/arab-states/syrian-heritage-strategy-to-fight-the-illicit-trafficking-of-cultural-property/.

(٢٢) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: https://en.unesco.org/syrian-observatory/emergency-safeguarding-syrian-cultural-heritage-project.

(٢٣) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/unesco_to_create_an_observatory_for_the_safeguarding_of_syrias_cultural_heritage.

٥٠ - وفي إطار مشروع الحماية الطارئة للتراث الثقافي السوري، نظَّم مكتبُ اليونسكو في بيروت حلقة عمل تدريبية في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشأن حماية التراث المنقول في أثناء الصراع، وما بعده وحماية المتاحف من النهب[٢٤].

٥١ - ولمعالجة مسألة بالغة الأهمية هي تحديث آخر المعلومات المتعلقة بقوائم جرد وتحديد أماكن الوثائق المتعلقة بحفظ التراث الثقافي، لا سيما خلال الأزمة في الجمهورية العربية السورية، واستعدادا لمرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع، عُقد اجتماع بشأن تحسين المعلومات المتعلقة بقوائم جرد التراث الثقافي المشيَّد والمنقول وغير المادي، في بيروت في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥.

حماية التراث في العراق

٥٢ - يجري بانتظام نشر معلومات عن الحالة الراهنة في الموقع الشبكي المتفرغ الخاص باليونسكو فيما يتعلق بالمبادرات والإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية. ويقدم الموقع الشبكي أيضاً أدوات عملية ودعما، إلى جانب المعلومات المتعلقة بالإجراءات والأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الشريكة[٢٥].

٥٣ - وعُقد اجتماع تشاوري في مقر اليونسكو في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ لوضع خطة عمل للاستجابة الطارئة لحماية التراث الثقافي الغني والمتنوع للعراق من الاتجار غير المشروع به على وجه الخصوص. وشارك في هذا الاجتماع خبراءٌ عراقيون وممثلون عن المركز الدولي لدراسة حفظ وتجديد الممتلكات الثقافية، ومجلس المتاحف الدولي، والمجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية، والاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات، والإنتربول، واللجنة الدولية للدرع الأزرق، واليونسكو[٢٦].

٥٤ - وقامت المديرة العامة بزيارة إلى بغداد وأربيل، العراق، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لمؤازرة الشعب والحكومة في مواجهة الهجمات التي يشنها المتطرفون الراديكاليون

(٢٤) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/beirut/single-view/news/unesco_trains_syrian_professionals_on_securing_movable_heritage.

(٢٥) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/emergency-actions/iraq/.

(٢٦) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/-a36765f929.

على الأقليات وعلى التراث الثقافي والديني للبلد. وتعهدت بأن تكثف اليونسكو جهودها لدعم المصالحة والحوار الوطني.

المبادرات المشتركة لحماية التراث الثقافي السوري والعراقي

٥٥ - أدلت المديرة العامة بكثير من التصريحات والبيانات العامة، بما في ذلك البيانات المشتركة مع الأمم المتحدة، أدانت فيها تدمير الممتلكات الثقافية ونهبها في الجمهورية العربية السورية والعراق[٢٧]، وناشدت المجتمع الدولي والسكان المحليين العمل على حماية التراث الثقافي لكل من البلدين.

٥٦ - وعقد مؤتمرٌ بشأن التنوع والتراث الثقافيين المعرضين للخطر في الجمهورية العربية السورية والعراق، في مقر اليونسكو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، شارك فيه نحو ٥٠٠ من صناع القرار والخبراء والممثلين عن الجمهورية العربية السورية والعراق، وكبار مبعوثي الأمم المتحدة، وأمناء المتاحف الدوليين والأكاديميين وأفراد من الجمهور[٢٨].

٥٧ - وكما ورد في تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2014/815)، اضطلعت اليونسكو بدور استشاري رئيسي في تبادل المعلومات بشأن النهب المنتظم للممتلكات الثقافية في الجمهورية العربية السورية والعراق، وهو ما حدا بالفريق إلى تقديم توصية بأن يطلب رئيس اللجنة من مجلس الأمن إصدار قرار يقضي بوقف الاتجار بآثار الجمهورية العربية السورية والعراق. وأسهم ذلك في اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) بالإجماع.

٥٨ - وعلاوةً على ذلك، ومن أجل تعزيز آليات التنسيق بين اليونسكو وشركائها، ولرصد التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥)، نظمت المديرة العامة اجتماعا مصغرا رفيع المستوى في مقر اليونسكو في ١ نيسان/إبريل ٢٠١٥[٢٩]. وبمشاركة منسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، والإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمركز الدولي

(٢٧) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقعين الشبكيين: https://en.unesco.org/syrian-observatory/official-statements and www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/emergency-actions/iraq/statements-by-unesco-director-general (عن الجمهورية العربية السورية) و (عن العراق).

(٢٨) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: http://whc.unesco.org/en/news/1206.

(٢٩) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي: http://en.unesco.org/news/unesco-brings-together-key-partners-step-safeguarding-iraqi-and-syrian-cultural-heritage.

لدراسة حفظ وتحديد الممتلكات الثقافية، والمجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية، ومجلس المتاحف الدولي، والاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات، ومجلس المحفوظات الدولي، تم الاتفاق على خريطة طريق للإجراءات الدولية بين هؤلاء الشركاء. وتركز خريطة الطريق هذه على آليات التنسيق لتبادل المعلومات والعمل المشترك، وعلى إنشاء شبكة مع مراكز الاتصال في كل منظمة لتيسير تبادل المعلومات وتعجيل الاستجابات في حالات الطوارئ.

٥٩ - وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس التنفيذي لليونسكو بالإجماع، في دورته ١٩٦، على القرار ١٩٦ م ت/٢٩، بهدف تعزيز دور المنظمة في هذه المسألة. وجاء هذا القرار متابعة للقرار ١٩٥ م ت/٣١، الذي اتخذه المجلس التنفيذي بالإجماع أيضا في دورته ١٩٥ بشأن حماية التراث الثقافي في العراق.

التدابير الدولية

٦٠ - أقرّ مجلس الأمن صراحة في قراره ٢١٩٩ (٢٠١٥) بأن الاتجار غير المشروع هو أحد مصادر تمويل الإرهاب. وحظر المجلس التجارة عبر الحدود بالممتلكات الثقافية التي نقلت بصورة غير قانونية من العراق منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ومن الجمهورية العربية السورية منذ ١٥ آذار/مارس ٢٠١١.

٦١ - وينص هذا القرار الذي اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على مجموعة من الأدوات، منها الجزاءات وغيرها من التدابير الإلزامية، ترمي إلى الحد من قدرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة على تنفيذ العمليات. ويركز بإسهاب على شبكات الدعم المالي، لا سيما قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بجمع الأموال من خلال تهريب النفط، ونهب القطع الأثرية والاختطاف طلبا للفدية وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة.

٦٢ - وفي هذا القرار، قام مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أدان تدمير التراث الثقافي في العراق وسوريا، بما في ذلك التدمير الذي استهدف المواقع والممتلكات الدينية؛

(ب) قرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير المناسبة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية والسورية وسائر الأصناف ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والثقافية والعلمية النادرة التي نُقلت بصورة غير قانونية من العراق منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ومن سوريا منذ ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، بسبل منها حظر التجارة عبر الحدود بهذه الأصناف؛

(ج) دعا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، في تنفيذ هذا الحظر.

٦٣ - وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، أرسلت اليونسكو تقريرا إلى فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات فيما يتعلق بتنفيذ القرار على الصعيد الوطني. ويتضمن التقرير تقييم التدابير التي اتُّخذت بالفعل، وجهود اليونسكو الرامية إلى تعزيز أثر القرار، ومقترحات من أجل تحسين تنفيذه ، ومعلومات عن التحف العراقية والسورية التي تمت مصادرتها.

تاسعا - الدعم المقدم من الدول الأطراف

٦٤ - يتضمن الجدول معلومات عن الدعم المالي الذي قدمته الدول الأطراف في مجالات مختلفة.

الدولة	المبلغ المخصص
البحرين	• ترجمة الوثيقة المعنونة شهود على التاريخ: نصوص ووثائق متعلقة بإعادة الممتلكات الثقافية إلى اللغة العربية
بلجيكا	• عقد خبير معاون
الصين	• الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ والدورة الثامنة عشرة للجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها
	• الاجتماع الاستثنائي للدول الأطراف والدورة الأولى للجنة الفرعية.
اليونان	• الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ والدورة الثامنة عشرة للجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها
إيطاليا	• حلقة عمل تدريبية للشرطة الليبية بشأن منع الاتجار بالممتلكات الثقافية والجهود الرامية إلى مكافحته
	• حلقة عمل تمهيدية بشأن منع الاتجار بالممتلكات الثقافية الليبية والجهود الرامية إلى مكافحته
موناكو	• مشروع بناء القدرات في منغوليا على مكافحة الاتجار بالأصناف الثقافية في منغوليا (المرحلة الثانية: الإجراءات التنفيذية)
هولندا	• حلقة دراسية لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية لمنطقة البحر الكاريبي
	• إنتاج شريط فيديو للتوعية بحظر الاتجار بالممتلكات الثقافية
	• ندوة اليونسكو دون الإقليمية بشأن جهود مكافحة الاتجار بالتراث الثقافي في جنوب شرق آسيا
جمهورية كوريا	• الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ والدورة الثامنة عشرة للجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها
إسبانيا	• برنامج تدريب كامل وأنشطة توعية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في أمريكا اللاتينية

الدولة	المبلغ المخصص
	• برنامج تدريب كامل وأنشطة توعية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في شمال أفريقيا
	• ترجمة فورية بالإسبانية في الدورة الثامنة عشرة للجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها.
	• حلقة عمل إقليمية لتدريب المدرِّبين على مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، في مكناس، بالمغرب.
سويسرا	• معرض ''كنوز مُستردَّة''
	• اجتماع بشأن حماية التراث الثقافي السوري
	• اجتماع استثنائي للدول الأطراف والدورة الأولى للجنة الفرعية
	• إنتاج شريط فيديو للتوعية بحظر الاتجار بالممتلكات الثقافية
	• ترجمة الوثيقة المعنونة شهود على التاريخ: نصوص ووثائق متعلقة بإعادة الممتلكات الثقافية إلى اللغة الفرنسية.
	• برامج تدريب كاملة وأنشطة توعية بالجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في مصر
	• قاعدة بيانات للدراسات عن حالات إعادة الممتلكات الثقافية
تركيا	• الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ والدورة الثامنة عشرة للجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها
	• عقد إعارة خبير
	• الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠
الولايات المتحدة الأمريكية	قاعدة بيانات اليونسكو بشأن القوانين الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي

عاشرا - استنتاج

٦٥ - منذ عام ٢٠١٢، ما زالت الأخطار التي تهدد التراث الثقافي تتزايد، وتجلت في أشكال جديدة. ولذلك واصلت اليونسكو وكثفت، بالتعاون مع شركائها، أنشطتها الرامية إلى مكافحة تلك المخاطر وتقديم الدعم إلى الدول، بسبل منها تعزيز الآليات القائمة وتعبئة المجتمع الدولي.

٦٦ - وتواصل اليونسكو أداء مهمتها وتنويع أنشطتها، إذ لا بد من إشراك أكبر عدد من الجهات المعنية. وعلى أساس التقارير المرسلة من الدول بشأن تنفيذ القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) مُنحت الأولوية لعنصرين هما: تعزيز الإطار القانوني وتطوير أنشطة التوعية/بناء القدرات. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء جهودها المتعلقة بتطبيق مبدأ العناية الواجبة

على الصعيد الوطني، الذي يتطلب من المشتري المحتمل للتحفة أن يبدي قدرا من العناية لضمان شرعية التجارة في هذا النوع من القطع.

٦٧ - وتشجع اليونسكو الدول الأعضاء كذلك على ما يلي:

(أ) اتخاذ إجراءات على مستوى السوق الفنية تستهدف سلسلة الاتجار عند نقطتها النهائية؛

(ب) تنظيم التجارة بالممتلكات الثقافية، لا سيما على شبكة الإنترنت؛

(ج) تشجيع تصديق جميع الدول على اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ والاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدَّرة بطرق غير مشروعة؛

(د) تعزيز التزام العناية الواجبة الذي يقتضي من المشتري المحتمل أن يبحث بعناية عن مصدر القطعة؛

(هـ) تنفيذ حملات وطنية للتثقيف والتوعية؛

(و) التعاون مع القطاعين المالي والتجاري في ضوء المخاطر الكبيرة الناجمة عن غسل الأموال عن طريق الاستثمار في القطع الأثرية؛

(ز) تكثيف التعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.